فاعلى في المعنى وبهذا احتاجوا الى تاويل نحو ما ارض عيوفا قوله فانه
يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلافا لازم
والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم
يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نقل قبل الوافي
الصحيح وما كان نفي قوله المستثنى في المصادر ان الباب

مطلب المستثنى

يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين ولفظ الاستثناء
من قياس الباب وذلك لان ذكره بشيء مرتين مرة في الجملة
ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء تجعل المستثنى منه
شيئين قسما واخلافا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوما منه
بهذا الوجه الغير المحتاج بشيء بانه يمكن تعريف المستثنى فقد
تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها
مخالفا ما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس معلوما
عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف
المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك وسيأتي
من قال المستثنى في المنقطع مجاز قيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل
او اكثر او مساويا قوله من متعددا اي عن المراد منه بان يكون المستثنى
قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه

حتى يلزم

حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بالحكم على المتعدد
بعد اخراج المستثنى منه وارد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني
القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيد وما عدا زيدا
فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية للصورة
الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد الجملة بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج
عن النسبة الى المتعدد وبان تريد جميع المتعدد وينسلخ
اليه فتأتي بالاستثناء اخراجا عن النسبة ولا تناقض لان
الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا
ثم تقييد الاعتقاد وبهذا غاية ما يسر لي في تحقيق المقام
ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب
بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا جعل قولا لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد
باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له
باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون الالفاظ متعددة
صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا
بالتأويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد

Copyright © King Saud University